

**منظمة الشفافية الدولية
مؤشر مدركات الفساد 2005**



منظمة الشفافية الدولية

<http://www.transparency.org>

Transparency International Secretariat
Alt Moabit 96
10559 Berlin
Germany
Tel: +49-30-343820 19/45
Fax: +49-30-34703912
press@transparency.org

تعريف:

"منظمة الشفافية الدولية"، وقد تأسست عام 1993، هي المنظمة الغير حكومية الرائدة في تكرسها لکبح الفساد. تضم حالياً فروعًا في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا. للمزيد من المعلومات عنها وعن فروعها وعملها الرجاء مراجعة موقعها:

www.transparency.org

بيان صحفي

Media Contact:

London:

Barbara Ann Clay: +44 (0) 7963 912 304
Berlin: Sarah Tyler / Ines Selwood
Tel: +49-30-3438 2019/45

Mobile: +49 173 206 9550
press@transparency.org

Additional technical information:
Prof. Dr Johann Graf Lambsdorff
Passau University, Germany
Tel: +49 851 509 2551 - jlambsd@uni-passau.de

<http://www.transparency.org>
Alt Moabit 96,
10559 Berlin,
Germany
Tel: +49-30-3438200
Fax: +49-30-34703912
ti@transparency.org

محظر نشره حتى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم 20
تشرين الأول أكتوبر 2005 في توقيت غرينتش

الفساد متفش في 70 بلداً، كما بين مؤشر مدركات الفساد لعام 2005

يواجه العديد من البلدان عوائقاً تمنعهم من تخفي بؤرة الفقر

لندن / برلين، 18 تشرين الأول 2005 – أكثر من ثلثي عدد البلدان المشمولة باستطلاع رأي مؤشر مدركات الفساد للعام 2005 لمنظمة "الشفافية الدولية" والذي هو 159 بلداً، حصلوا على أقل من 5 نقاط على سلم مؤلف من 10 علامات للبلد الأقل فساداً. أن هذه المؤشرات تدل على وجود مستويات خطيرة من الفساد في معظم البلدان المشمولة في الاستطلاع.

يستمر الفساد في تهديد التنمية

مؤشرات الـ 2005 تشهد على أن البلدان الأقل نمواً تواجه عبئان هما: الفقر والتنمية.

"الفساد هو المسبب الأساسي للفقر وهو الذي يمنع تجاوزه"، كما قال عميد "الشفافية الدولية"، بيتر إيجان. "العلنان تغذيان بعضهما البعض وتحبسان شعوبهم بدائرة البوس. إذا كان الهدف هو تحرير الناس من الفقر، يجب مواجهة الفساد بشدة".

بعض النظر عن التقدم الذي أحرز في العديد من الجوانب، مع ذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد أصبحت نافذة ، سبعون دولة – أي ما يقارب نصف عدد البلدان الذي تضمنه المؤشر- سجلت أقل من ثلاثة علامات على مؤشر مدركات الفساد للعام 2005، وهذا يدل على وجود مشاكل تتعلق بالفساد. ما بين البلدان المشمولة في المؤشر، الفساد متفشياً بقوة في التنشاد وبندغلادش وتوركمستان وميانمار وهaiti- التي هي من البلدان الأفقر في العالم .

حدد المجتمع الدولي خفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف عند العام 2015. يعيق الفساد تحقيق أهداف الألفية للتنمية إذ أنه يحد من النمو الاقتصادي ومن التنمية المستدامة للitan تحرر ان الملايين من مستنقع الفقر القابعين فيه. من هنا، يجب أن تكون محاربة الفساد محورية في زيادة الامكانيات لتحقيق الاهداف المرجوة وذلك من خلال تقديم المساعدات من قبل البلاد المانحة أو من خلال تحرك محلي ضد الفساد.

كما وأظهرت الدراسات بأن الاستثمارات الاجنبية تكون محدودة للبلدان المبتلة بالفساد ، وهذا يقلل من فرص ازدهارها. أما البلدان التي تحارب الفساد وتسعى إلى تقليصه عبر اعتماد سياسة الحكم الصالح، فإنها تحصد أرباحاً ائمائية، وبالتالي تحد من معدل الوفيات عند الأطفال، تزيد الدخل الفردي وتتساعد على ارتفاع معدل التعليم، وذلك بحسب منظمة البنك الدولي.

من 19 بلداً مصنفاً من أقفر بلدان العالم مساعدات للتخفيف من وطأة خدمة الدين بمبادرة ال HIPC (البلدان الفقيرة ذو المديونية العالية جداً)، وذلك تقريباً للاصلاحات الاقتصادية التي أنجزوها، مع العلم بأن هذه البلدان وبدون استثناء، حصلت على ما يزيد عن 4 نقاط على سلم ال CPI المؤلف من 10 علامات للبلد الأقل فساداً، وهذا يشير إلى مستوى فساد مرتفع جداً، مما يدل على أن هذه الدول ما زالت تواجه خطراً كبيراً. إذ أن الأموال التي حررت من وطأة خدمة الدين، سترافق إلى الموازنات الوطنية، مما يجعلها عرضة للرشوات والسمسرات. يجب تعليم وتطبيق الانتزامات والمراجع المعتمدة للحصول على مساعدات من ال HIPC على الجميع وذلك للانتصار على الفساد.

التخلص من الفساد وتطبيق الاصلاحات تشكلاً الأساس لجعل المساعدات أكثر فعالية ولتحقيق أهداف التنمية الإنسانية والاقتصادية التي حددتها المجتمع الدولي.

"ليس الفساد كارثة طبيعية: انه عملية منظمة تهدف الى سلب الفرص من الرجال والنساء والأطفال العاجزين عن حماية أنفسهم"، حسب ما قال المدير التنفيذي للشفافية، ديفيد نوسبيوم. وأضاف: "على الرعماء الكف عن المهاترات وتنفيذ وعودهم التي أطلقواها لتحسين الحكم الصالح والشفافية والمساءلة".

التطور الحاصل لمحاربة الفساد

تصاعد معدل الفساد ما بين ال 2004 و2005 في العديد من الدول هي: كوستاريكا، الغابون، النيبال، بابوا نيو غينيا، روسيا، جزر القمر، سيريلانكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو والأورغواي.

وبالمقابل، شهد العديد من البلدان تقدماً ملحوظاً خلال السنة المنصرمة في خفض معدل الفساد وهي: أستونيا، فرنسا، هون كونغ، اليابان، الاردن، كازاخستان، نيجيريا، قطر، تايوان وتركيا.

أسس الاقرار الأخير لمعاهدة الأمم المتحدة ضد الفساد اطاراً قانونياً دولياً للتقدم المستدام ضد الفساد. ستتدخل هذه الاتفاقية قيد التنفيذ في كانون الثاني- ديسمبر 2005 وستسرع في عملية استرجاع الأموال المسروقة وفي الضغط على المؤسسات المالية للتحرك ضد عمليات تبييض الأموال. كما وانها ستسمح للدول بملحقة المؤسسات والأشخاص الأجانب الذين ارتكبوا أعمالاً فاسدة وستمنع دفع الرشاوى للموظفين الأجانب في القطاعات العامة.

ستحظى البلدان ذوي الدخل المحدود والتي حضنت وطبقت المعاهدة، بموقع متقدم في السباق للحصول على الاستثمارات الخارجية والنمو الاقتصادي.

الغنى لا يعني تطويراً في محاربة الفساد

لا يعتبر الغنى شرطاً مسبقاً للحد من الفساد إذ أن تحاليل عديدة قدمتها CPI أظهرت أن مدركات الفساد تضائلت في السنوات العشرة الأخيرة في البلدان ذوي الدخل المحدود كاستونيا وبولندا كولومبيا، وبولغاريا.

وفي المقابل، يلاحظ أن مدركات الفساد تضاعفت في السنوات العشرة الأخيرة في البلدان ذو الدخل العالي كندا وكاليفورنيا ، مما يشير إلى أنه يتوجب أيضاً على الدول الغنية أن تعمل جاهداً للمحافظة على مناخ الشفافية .

إن مسؤولية محاربة الفساد لا تقع فقط على عاتق البلدان ذو الدخل المحدود، إنما تقع أيضاً على البلدان الغنية، إذ يتوجب على هذه الأخيرة أن تواجه من جهة الفضيال المتعلقة بالفساد التي تحصل داخل حدودها، ومن جهة ثانية، عليها أن تضمن أن مؤسساتها ليست مشاركة في أداء فاسد خارج حدودها.

يجب أن يلتحق كل من يخالف وأن يشطب من المناقصات العامة، وإن مسؤولية تأمين تطور مستديم تقع على منظمة التجارة العالمية التي يجب أن تروج بفعالية لمفاهيم الشفافية واللامفساد في التجارة العالمية.

العبرة واضحة: تتطبق المخاطر المرتبطة بالفساد كسرية الدولة والنفوذ الذي تملكه النخب وشواذ السياسات المالية على البلدان الفقيرة والغنية، وهذه الاختلافة ليست بمنأى عن مخاطر بلاء الفساد.

تعزز الشفافية الدولية على الخطوات التالية:

البلدان ذوي الدخل المحدود:

- زيادة الموارد والارادة السياسية لمساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.
- تمكين الجمهور من الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بالموازنات والمداخل والمصاريف.

البلدان ذوي الدخل العالمي:

- الدمج بين زيادة المساعدات المالية وبين دعم محاولات اصلاحية تطلقها البلدان التي تتلقى الدعم.
- التقليص من المساعدات المشروطة كونها تحد من الفرص المحلية ومن امتلاك برامج المساعدات.

جميع البلدان:

- تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لزيادة الانتاجية والاستدامة لجهود محاربة الفساد وتحقيق الحكم الصالح.

- تصديق، تنفيذ ومراقبة الاتفاقيات الحالية لمحاربة الفساد في جميع البلدان ولإنشاء قواعد دولية في هذا الإطار. وهذا يتضمن اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية OECD ضد الرشوة والاتفاقية الإقليمية للوحدة الأفريقية ومنظمة الولايات الأمريكية.

ملاحظات موجهة إلى الناشر

مؤشر مدركات الفساد هو استطلاع للرأي يعكس إدراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين في بلد ما أو غير المقيمين فيه. ويستند مؤشر مدركات الفساد للعام الحالي إلى 16 عملية مسح قامت بها 10 مؤسسة مستقلة. ويحتوي المؤشر على البلدان التي يتوافر لها ثلاثة استطلاعات على الأقل. وبالتالي لا يشمل المؤشر كثير من البلدان، التي قد تكون بين الأكثر فساداً، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات المنسوبة الكافية.

مؤشر مدركات الفساد يعكس صورة عامة عن حالة الفساد إلا أنه لا يملك القدرة الكافية لتحديد التغيرات البسيطة التي تطرأ كل سنة. إلا أنه، وفي هذا التقرير للسنة الحالية، تم ولأول مرة مقارنة مؤشر مدركات الفساد لهذه السنة بمؤشرات السنين السابقة من قبل البروفسور يوهان غراف لميسدورف.

قام فريق من الاختصاصيين العالميين على تنسيق العمل وأشرف البروفسور يوهان غراف لميسدورف على التحليل الإحصائي. إن تفاصيل مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية متواجدة على العنوان:
www.transparency.org/surveys/#cpi

أدنى - أعلى مرتبة	الاستثمارات المستعملة	مؤشر مدركات الفساد 2005	البلد / المنطقة	ترتيب البلد
				النتيجة
9.5 - 9.7	8	9.7	ايسلندا	1
9.5 - 9.7	9	9.6	فنلندا	2
9.5 - 9.7	9	9.6	نيوزيلندا	
9.3 - 9.6	10	9.5	الدنمارك	4
9.3 - 9.5	12	9.4	سنغافوره	5
9.0 - 9.3	10	9.2	السويد	6
8.9 - 9.2	9	9.1	سويسرا	7
8.5 - 9.1	9	8.9	النرويج	8
8.4 - 9.1	13	8.8	استراليا	9
8.4 - 9.0	9	8.7	النمسا	10
8.3 - 8.9	9	8.6	هولندا	11
8.3 - 8.8	11	8.6	المملكة المتحدة	
8.1 - 8.9	8	8.5	لوکسمبورغ	13
7.9 - 8.8	11	8.4	كندا	14
7.7 - 8.7	12	8.3	هونغ كونغ	15
7.9 - 8.5	10	8.2	ألمانيا	16
7.0 - 8.0	12	7.6	الولايات المتحدة الأمريكية	17
7.0 - 7.8	11	7.5	فرنسا	18
6.9 - 7.9	9	7.4	بلغاريا	19
6.9 - 7.9	10	7.4	ابرلنداندا	
6.8 - 7.7	10	7.3	تشيلي	21
6.7 - 7.8	14	7.3	اليابان	
6.7 - 7.4	10	7	اسبانيا	23
5.7 - 7.3	3	6.9	بربادوس	24
5.4 - 7.7	5	6.6	مطا	25
5.9 - 7.1	9	6.5	البرتغال	26
6.0 - 7.0	11	6.4	استونيا	27
5.7 - 6.9	10	6.3	اسرائيل	28
5.2 - 7.3	5	6.3	عمان	
5.3 - 7.1	6	6.2	الامارات العربية	30
5.7 - 6.8	11	6.1	سلوفاكيا	31
5.1 - 6.7	8	5.9	بوتسوانا	32
5.6 - 6.4	5	5.9	قطر	
5.4 - 6.3	14	5.9	تايوان	
5.6 - 6.4	6	5.9	الأورغواي	
5.3 - 6.3	6	5.8	البحرين	36
5.3 - 6.0	5	5.7	فيروسن	37
5.1 - 6.1	10	5.7	الأردن	
4.6 - 5.6	14	5.1	ماليزيا	39
4.7 - 5.2	11	5	المجر	40
4.6 - 5.4	9	5	ايطاليا	
4.6 - 5.3	12	5	كوريا الجنوبية	
4.4 - 5.6	7	4.9	تونس	43
4.5 - 5.1	8	4.8	ليتوانيا	44
4.0 - 5.2	6	4.7	الكويت	45

ملاحظات

لتفسير مفصل عن المؤشر

<http://www.transparency.org/surveys/#cpi>

أو

<http://www.icgg.org>

قامت منظمة الشفافية الدولية بتقديم
البروفسور يوهان غراف لمبسدورف من
جامعة باسلاو لتقديم هذا المؤشر
النتيجة في مؤشر مدركات الفساد 2005
تعمل بدرجات درجة الفساد كما يراها
رجال أعمال وأكاديميون ومحللو
وتتراوح هذه النتيجة بين 10 مخاطر،
((نظيف جداً) و 0 (فاسد جداً))

الاستثمارات التي استعملت

تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية التي
قامت بتحليل أداء بلد ما. استعملت
مجموعة من 16 دراسة إحصائية.
ويتطلب ترتيب بلد ما على المؤشر ثلاثة
الأقل دراسات على

الإنحراف

يشير إلى التفاوتات في قيم المصادر:
كلما زاد الانحراف، زادت التفاوتات في
مدركات بلد ما بالنسبة للمصادر

ترتيب أدنى - أعلى

يؤمن أعلى وأدنى قيم للمصادر المختلفة

مؤشر مدركات الفساد 2005				
4.2 - 4.8	11	4.5	جنوب افريقيا	46
3.7 - 5.1	10	4.3	جمهورية التشيك	47
3.9 - 4.7	9	4.3	اليونان	
3.8 - 4.9	8	4.3	ناميبيا	
3.8 - 4.8	10	4.3	سلوفاكيا	
3.7 - 4.7	7	4.2	كوسناريكا	51
3.5 - 4.8	6	4.2	السلفادور	
3.8 - 4.6	7	4.2	لاتفيا	
3.4 - 5.0	6	4.2	موريتانيا	
3.4 - 4.6	8	4	بلغاريا	55
3.6 - 4.4	9	4	كولومبيا	
3.4 - 4.6	3	4	فيجي	
3.5 - 4.2	3	4	سيشل	
2.3 - 4.7	4	3.8	كوبا	59
3.5 - 4.1	13	3.8	تاييلاند	
3.3 - 4.5	6	3.8	トリينيداد وتوباغو	
3.4 - 4.1	3	3.7	بليز	62
3.5 - 3.9	10	3.7	البرازيل	
3.4 - 3.8	6	3.6	جامايكا	64
3.2 - 4.0	8	3.5	غانا	65
3.3-3.7	10	3.5	المكسيك	
3.1 - 4.1	7	3.5	باناما	
3.1 - 3.8	7	3.5	البيرو	
3.1- 4.0	11	3.5	تركيا	
2.7 - 3.9	3	3.4	بوركينا فاسو	70
3.2 - 3.7	7	3.4	كرواتيا	
3.0 - 3.9	9	3.4	مصر	
2.6 - 3.9	3	3.4	ليسوتو	
3.0 - 3.9	11	3.4	بولندا	
			المملكة العربية السعودية	
2.7 - 4.1	5	3.4	السعودية	
2.8 - 4.2	5	3.4	سوريا	
2.1 - 4.4	3	3.3	لاوس	77
2.9 - 3.5	14	3.2	الصين	78
2.8 - 3.6	8	3.2	المغرب	
2.8 - 3.6	6	3.2	السنغال	
2.7 - 3.6	7	3.2	سريلانكا	
2.2 - 3.6	3	3.2	سورينام	
2.7 - 3.3	4	3.1	لبنان	83
2.1 - 4.1	3	3.1	رواندا	
			جمهورية الدومينيكان	
2.5 - 3.6	6	3	منغوليا	85
2.4 - 3.6	4	3	رومانيا	
2.6 - 3.5	11	3	ارمينيا	
2.5 - 3.2	4	2.9	بانгин	88
2.1 - 4	5	2.9	بوسنيا، هرزegovina	
2.7 - 3.1	6	2.9	غابون	
2.1 - 3.6	4	2.9	الهند	
2.7 - 3.1	14	2.9		

مؤشر مدركات الفساد 2005				
2.3 - 3.3	5	2.9	ایران	97
2.3 - 3.6	8	2.9	مالی	
2.3 - 3.7	5	2.9	مولدوفا	
2.6 - 3.1	8	2.9	تنزانیا	
2.5 - 3.3	7	2.8	الجزائر	
2.5 - 3.1	10	2.8	الأرجنتین	
1.9 - 3.7	5	2.8	مدغسقر	
2.3 - 3.4	7	2.8	مالاوی	
2.4 - 3.1	8	2.8	الموزامبیک	
2.5 - 3.3	7	2.8	سربیا و مونته‌نیگرو	
2.3 - 3.1	7	2.7	غامبیا	103
2.4 - 3.2	7	2.7	مقدونیا	
2 - 3.1	3	2.7	سوازیلاند	
2.4 - 3.2	5	2.7	الیمن	
1.9 - 3.8	5	2.6	روسیا البيضاء	107
1.7 - 3.5	3	2.6	اریتریا	
2.2 - 3	7	2.6	المندوراس	
2.2 - 3.2	6	2.6	کزاخستانا	
2.4 - 2.8	7	2.6	نیکاریگوا	
2.1 - 2.8	3	2.6	فلسطین	
2.4 - 2.8	8	2.6	أکرائیا	
2.3 - 2.9	10	2.6	فیتام	
2.3 - 2.9	7	2.6	زامبیا	
2.1 - 3	7	2.6	زیمبابوای	
1.6 - 3.2	3	2.5	افغانستان	117
2.3 - 2.9	6	2.5	بولیفیا	
2.2 - 2.9	6	2.5	الاکوادور	
2.1 - 2.8	7	2.5	غواتیمالا	
2 - 2.7	3	2.5	غیانا	
2.0 - 3	4	2.5	لیبیا	
1.9 - 3.0	4	2.5	نبیال	
2.3 - 2.8	13	2.5	الفلپین	
2.2 - 2.8	8	2.5	أغندا	
2.1 - 2.7	3	2.4	ألبانیا	126
2.2 - 2.6	4	2.4	النیجر	
2.3 - 2.6	12	2.4	روسیا	
2.1 - 2.7	3	2.4	سیارالیون	
2.1 - 2.5	3	2.3	بورندي	130
1.9 - 2.5	4	2.3	کمبوڈیا	
2.1 - 2.6	4	2.3	جمهوریة الكونغو	
2.0 - 2.6	6	2.3	جورجیا	
2.1 - 2.5	5	2.3	کیرجیستان	
1.9 - 2.6	4	2.3	بابوا نیو غینیا	
2.2 - 2.4	10	2.3	فنزویلا	
1.9 - 2.5	6	2.2	أزریجان	
2 - 2.5	6	2.2	کامیرون	
2 - 2.5	8	2.2	اثیوبیا	
2.1 - 2.5	13	2.2	اندونیسیا	137
1.5 - 2.9	4	2.2	العراق	

مؤشر مدركات الفساد 2005				
2.1 - 2.3	3	2.2	ليبيريا	
2.1 - 2.4	5	2.2	أوزبكستان	
1.8 - 2.3	4	2.1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	144
1.8 - 2.4	8	2.1	كينيا	
1.7 - 2.6	7	2.1	باكستان	
1.9 - 2.3	7	2.1	الباراغواي	
1.6 - 2.2	3	2.1	الصومال	
1.9 - 2.2	5	2.1	السودان	
1.9 - 2.4	5	2.1	تاجikستان	
1.8 - 2.1	5	2	أنغولا	
1.7 - 2.1	4	1.9	شاطئ العاج	151
1.6 - 2.1	3	1.9	غيانا استوائية	
1.7 - 2.0	9	1.9	نيجيريا	
1.5 - 2.1	4	1.8	هaiti	
1.7 - 2.0	4	1.8	ميمنمار	152
1.7 - 2.0	4	1.8	تركمنستان	
1.4 - 2.0	7	1.7	بنغلادش	
1.3 - 2.1	6	1.7	تشاد	158

الأسئلة الأكثر وروداً

مؤشر العام 2005 لمنظمة "الشفافية الدولية" للفساد المدرك

- (1) ما هو مؤشر مدركات الفساد؟
- (2) ما هو تعريف الفساد بالنسبة للمؤشر؟
- (3) لماذا تعتمد المدركات وحدتها أساساً للمؤشر؟
- (4) هل المؤشر مقياس موثوق فيه لمستوى إدراك الفساد في بلد ما؟
- (5) هل المؤشر مقياس موثوق فيه لاتخاذ قرارات حول تخصيص المساعدات؟
- (6) كم هي البلدان المدرجة في مؤشر العام 2005؟
- (7) ما هي البلدان التي انضمت إلى مؤشر العام 2005؟
- (8) هل من الصواب الجزم بأن البلد ذات العلامة الأدنى هو الأكثر فساداً في العالم؟
- (9) أيهما الأهم، مرتبة البلد، أم علامته؟
- (10) هل يمكن مقارنة علامات بلد ما في مؤشر 2005 بعلاماته في مؤشرات سابقة؟
- (11) لماذا ليس ثمة تغيير مهم في علامة بلادي، على الرغم من تحسن (أو عدم تحسن) مكافحة الفساد فيه، أو على الرغم من اكتشاف فضائح فساد حديثة؟
- (12) بين العامين 2004 و2005 أي من هذه البلدان كانت علاماتها الأكثر تراجعاً؟
- (13) أي بلدان كانت الأكثر تقدماً؟
- (14) صار عمر المؤشر أكثر من عشر سنوات. فهل ثمة اتجاه طويل الأمد في علامات البلدان؟
- (15) ما هي مصادر المعلومات للمؤشر؟
- (16) آراء من تستخرج في عمليات المسح هذه؟
- (17) لماذا يستخرج الاختصاصيون، وليس الرأي العام؟
- (18) كيف يتم احتساب مؤشر مدركات الفساد CPI؟
- (19) من هي الدول التي يمكن إدراجها ضمن مؤشرات مدركات الفساد في المستقبل؟
- (20) ما هو الفارق بين مؤشر مدركات الفساد CPI وبارومتر / مقياس الفساد العالمي الخاص بمنظمة الشفافية الدولية؟
- (21) ما هو الفارق بين مؤشر مدركات الفساد CPI ومؤشر داععي الرشى BPI؟

(1) ما هو مؤشر الفساد المدرك؟

مؤشر الفساد المدرك يرتب البلدان بحسب مدى وجود فساد مدرك في صفوف موظفي الدولة وبين السياسيين فيها. إنه مؤشر مركب يعتمد على معطيات ذات صلة بالفساد نتجل من عمليات مسح متخصصة أجرتها مؤسسات متنوعة وحسنة السمعة. إنه يعكس آراء أصحاب أعمال ومحظيين من جميع أنحاء العالم بمن فيهم اختصاصيون و محللون من البلد الجاري تقويمه.

(2) ما هو، لغایات المؤشر، تعريف الفساد؟

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. تطرح أعمال المسح المستعملة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة تجاهياً لربح شخصي، مركزية، على سبيل المثال، على قبول الموظفين الحكوميين الرشى في المشتريات والتلزمات في المشاريع العامة. لا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي، أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير.

(3) لماذا تعتمد المدركات وحدتها أساساً للمؤشر؟

المقارنة المبنية على معطيات مستقاة من الخبرة العملية بين مستويات الفساد في بلدان مختلفة أمر صعب، كالمقارنة، مثلاً، بين عدد الدعاوى في المحاكم بين بلد وآخر. إن مثل هذه المعلومات لا يدل على مستويات الفساد الحقيقة، بل على نوعية المدعين العاملين وصفاتهم ونوعية المحاكم و/أو وسائل الإعلام وأساليبها في إناثة اللثام عن الفساد. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغضون المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر تصادماً مباشرةً مع واقع الفساد في بلد ما.

(4) هل المؤشر مقياس موثوق فيه لمستوى إدراك الفساد في بلد ما؟

إن المؤشر، من حيث مدركات الفساد، أداة صلبة للقياس. أما درجة الثقة فتختلف من بلد إلى آخر، فالبلدان القليلة المصادر والكثيرة التباين في القيم التي توفرها المصادر (يدل عليها الانحراف القياسي) توحى بمعدل أدنى لجهة علاماتها ومرتبتها.

(5) هل المؤشر مقياس موثوق فيه لاتخاذ قرارات حول تخصيص المساعدات؟

أخذ بعض الحكومات يتساءل عما إذا كان من المفيد تقديم مساعدات إلى بلدان يُظن أنها مبتلية بالفساد. كما حاولت [الحكومات] استعمال سلم العلامات لتحديد أي بلدان التي تستحق المساعدة وأيها لا يستحق.

إن "الشفافية الدولية" لا تشجع على استعمال المؤشر على هذا النحو. فالبلدان التي يُظن أن الفساد مرتفع جداً فيها لا يجوز إسقاطها من الحساب، إذ أنها بحاجة إلى المساعدة من أجل الخروج من لولب الفساد والفقر. إذا كان بلد ما مبتلٍ بالفساد ولكنه يظهر إرادة لمكافحته، يجب أن يمثل إشارة للهيئات المانحة بضرورة مقاربة مكافحة الفساد مقاومة جهازية شاملة. وإذا ما كان المانحون ينوون المساعدة في مشاريع تنموية في بلدان مبتلية بالفساد فعليهم التيقظ بوجه خاص إلى إشارات وجود الفساد واتخاذ إجراءات الإشراف المناسبة للحد من الفساد.

(6) كم هي البلدان المدرجة في المؤشر؟

مؤشر العام 2005 يُرتب 159 بلداً. وتشترط منظمة "الشفافية الدولية" توافر ثلاثة مصادر على الأقل لإدراج بلد ما في المؤشر.

كان المؤشر يضم 146 بلداً فقط في العام 2004. وتعود الزيادة إلى أنه تم العثور على مصادر جديدة موثوقة فيها.

(7) من هي البلدان التي انضمت إلى مؤشر العام 2005؟

البلدان التالية مدرجة في مؤشر العام 2005، ولم تكن مدرجة في مؤشر العام 2004 وهي: أفغانستان، بوركينا فاسو، بورندي، كامبوديا، غينيا الاستوائية، فيجي، غيانا، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، رواندا، الصومال، و سوازيلاند.

(8) هل من الصواب الجزم بأن البلد ذا العلامة الأدنى هو الأكثر فساداً في العالم؟
كلا، ذلك أن البلد ذا العلامة الأدنى يظهر أنه الأكثر فساداً بين البلدان المدرجة في المؤشر. ثمة أكثر من 200 بلد في العالم، منها 159 بلد مدرجة في المؤشر الأخير.

(9) أيهما أهم، مرتبة البلد أم علامته؟

مع ان ترتيب البلدان يمكن "الشفافية الدولية" من إعداد المؤشر، فإن علامة البلد مؤشر أهم كثيراً في الدلاله على مستوى الفساد المدرک فيه.

(10) هل يمكن مقارنة علامات بلد ما في مؤشر 2005 بعلاماته في مؤشرات سابقة؟
المؤشر هو، أصلاً، لقطة آنية سنوية لأراء رجال أعمال و محللين محليين، وهو أقل تركيزاً على الاتجاهات بين سنة وأخرى. وهذا يعود بشكل عام إلى أن مؤشر مدرکات الفساد مبني على معدل ثلاث سنوات وتضمن مؤشر مدرکات الفس لسنة 2005، حصيلة الاستطلاعات التي أجريت مابين 2003 و 2005.

وإذا ما أجريت مقارنات بسنوات ماضية وجب أن تكون المقارنة فقط بين علامات البلد وليس بين موضعه في الترتيب، إذ إن الموقع قد يتغير بسبب دخول بلدان جديدة في المؤشر وخروج بلدان منه. فالعلامة الأعلى دليل على أن المستقرين أعطوا تقييرات أعلى، في حين تشير العلامة المتذبذبة إلى أن المستقرين خفضوا تقديرهم.

غير أن التغيرات بين سنة وأخرى في علامة بلد ما لا تنتج فقط من تغير مدرک في تقدير أداء البلد، بل من تغير في العينة المستمزجة وفي طريقة الاستخراج أيضاً. وفي كل سنة يسقط من المؤشر بعض المصادر لتقصيرها عن اللحاق بتغير المعلومات، ويحل محلها مصادر جديدة موثوقة فيها. ونظراً إلى تعدد المستجيبين وإلى اختلاف بسيط في المنهجية، فقد يتأثر تغير علامة البلد بسبب تعدد وجهات النظر، وكذلك باختلاف الأسئلة المطروحة.

(11) لماذا ليس ثمة تغيير مهم في علامة بلادي، على الرغم من تحسن (أو عدم تحسن) مكافحة الفساد فيه، أو على الرغم من اكتشاف فضائح فساد حديث؟

كثيراً ما يصعب تحسين العلامة في المؤشر خلال فترة قصيرة، كسنة واحدة أو اثنتين. فالمؤشر قائم على أساس معلومات جمعت في السنوات الثلاث الماضية (المزيد عن هذا الموضوع، راجع الجواب عن السؤال الخامس عشر الموجود أدناه). هذا يعني أن التغير في مدرکات الفساد لا يظهر في المؤشر إلا بعد فترات أطول. أضعف إلى ذلك، وفي الحالات حيث تكون الحكومة و/ أو غيرها قد بذلت جهوداً كبيرة في مكافحة الفساد، أعطت نتائج واضحة دون ظهور تحسن في العلامة، فثمة احتمال بأن هذه الجهدود، على الرغم من نجاحها، قد أسيء نشرها.

(12) بين العامين 2004 و 2005 أي من هذه البلدان كانت علاماتها الأكثر تراجعاً؟

المقارنة بين سنة وأخرى مسألة يكتنفها بعض الإشكال، وإلى المدى الذي يمكن فيه العودة إلى مصادر التغيرات، علمًا أن بعضها ربما لا يظهر بوضوح في العلامة النهائية، يمكن التعرف بالحذر إلى الاتجاهات. ومن الأمثلة الجدير ذكرها عن الاتجاه التنازلي بين عامي 2004 و2005، تذكر: بربادوس، روسيا البيضاء، كوستاريكا، غابون، نيبال، بابوا نيو غينيا، روسيا، سيشال، سيرلانكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو، وأروغواي.
في هذه الحالات، طرأت تحولات في التطلعات خلال الثلاث سنوات المنصرمة.

(13) أي من هذه البلدان كانت الأكثر تقدماً مقابلة بالعام الماضي؟
بالتحفظات عينها، واستناداً إلى المعلومات من المصادر المستعملة في إعداد المؤشر، يمكن ملاحظة تحسن حدث عامي 2004 و 2005 في الأرجنتين، النمسا، بوليفيا، استونيا، فرنسا، غواتيمala، هندوراس، هونغ كونغ، اليابان،الأردن، كازاكستان، لبنان، ملادافيا، نيجيريا، قطر، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، تايوان، تركيا، أوكرانيا، و اليمن.

(14) صار عمر المؤشر عشر سنوات، فهل ثمة اتجاه للأمد الطويل في علامات البلدان؟
لم يصمم المؤشر لكي يكون أداة مقارنة بين الفترات الزمنية. فأعمال المسح تتتنوع في كل سنة. غير أن تحليل المصادر الفردية التي تضمنها التقرير سنة بعد سنة يشير إلى ما يشبه الاتجاه. التحاليل التي يقدمها مؤشر مدركات الفساد والمعلومات التي يتضمنها تؤمن معلومات أساسية تتعلق بالتحولات التي طرأت على البلدان خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2005 والتي تشمل 60 بلد بحسب الد. يوهان غراف لمبسورف.

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة كتاب J.Graf Lambdorff , Determining Trends for Perceived Levels of Corruption, Passau University Discussion Paper, V-38-06,2005.

(15) ما هي مصادر المعلومات للمؤشر؟
يعتمد المؤشر للعام 2005 على 16 استطلاعاً ومسحاً قام بها 10 مؤسسة مستقلة. تحاول "الشفافية الدولية" جاهدة التعامل مع مصادر رخيصة الجودة وإجراء المسح بنزاهة كافية. وكيف تكون المعلومات جديرة بالاستعمال يجب أن تتميز بأرفع مستويات الجودة وان تكون موقعة توقيعاً جيداً، وان تكون وفيرة بحيث يمكن التعويل عليها.
حصلت "الشفافية الدولية" مجاناً على المعلومات المستعملة في المؤشر، وعلى أساس سرية المصدر. ويذكر من المؤسسات التي قدمت معلومات لمؤشر العام 2005 جامعة كولومبيا، فرع الاستطلاع في مجلة الإيكonomست، ودار الحرية، ومنظمة المعلومات الدولية، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، وجماعة التجارة الدولية، ومستشارية المحاضر السياسية والاقتصادية ، واللجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفرقيا، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومركز أبحاث الأسواق العالمي.

ومن أجل الحصول على جدول تام وعلى تفاصيل الأسئلة المطروحة، وعدد المجيبين، وعلى مراجعة لاستخراجات وعمليات المسح الثمانية عشرة التي يتضمنها مؤشر 2005، الرجاء مراجعة <http://www.transparency.org/surveys/index.html#cp> أو www.ICGG.org

(16) آراء من تستخرج في عمليات المسح هذه؟

عمليات المسح تشمل رجال أعمال ومحليين في البلد، كما تشمل أشخاصاً مقيمين في بلدها.

تجدر الإشارة إلى أنه يتبيّن أن آراء المقيمين متراوحة إلى حد بعيد مع آراء من خبراء في الخارج. وفي الماضي، كثيراً ما كان الاختصاصيون المتخرجون رجال أعمال من بلدان صناعية؛ أما آراء البلدان النامية فكانت منقوصة التمثيل.

تغيرت الحال واستخرج للرأء في اقتصادات أسواق ناشئة. موجز الكلام أن مؤشر الفساد والمدرك يجمع المدريكات من قاعدة واسعة، دون تحيز بسبب شروط حضارية مسبقة، وغير صادرة عن اختصاصيين أميركيين وأوروبيين فقط.

(17) لماذا يستخرج الاختصاصيون، وليس الرأي العام؟

تضمن المؤشر في السابق استطلاعات الرأي العام. وحين أسقطت تلك الاستطلاعات منه لأنها كانت تعود إلى أكثر من ثلاثة سنوات، فررت "الشفافية الدولية" التركيز حسراً على آراء الاختصاصيين في موضوع الفساد. أما السبب فهو أن الاستقصاءات لا تميز بين أنواع الفساد لذا ارتوى أن الخبراء أكفاء من الرأي العام العربي، الرأي الدقيق بالفساد الكبير، لكونه من المفترض أن يكون الرأي العام أكثر إدراكاً لأعباء (أو غياب) الفساد الصغير داخل البلد. يهم "الشفافية الدولية" الوقوف على تقويمات الرأي العام لمستويات الفساد – وخصوصاً لاعتبار التقويم مسباراً للتقدم في مكافحة الفساد. ومن أجل ذلك طورت أداتها الخاصة، وهي المقياس (بارومتر) العالمي للفساد بغية تقويم الشعور الشعبي تجاه الفساد وممارسته لها (راجع السؤال أدناه عن الفرق بين مؤشر مدركات الفساد والمقياس العالمي للفساد).

(18) كيف يتم احتساب مؤشر مدركات الفساد CPI؟

بذلت منظمة "الشفافية الدولية" جهوداً ملحوظة من أجل ضمان الجودة القصوى للمنهجيات المستمدة في تحليل البيانات. لمزيد من المعلومات المفصلة من المنهجية المستخدمة، الرجاء زيارة الموقع الآتي على الإنترنت:

أو www.icgg.org

<http://www.transparency.org/surveys/index.html#cpi>

تنتولى لجنة توجيهية مولفة من كبار الخبراء الدوليين في مجالات مكافحة الفساد والإحصاء وعلم القياس الاقتصادي (econometrics) مراجعة المنهجية المستخدمة لمؤشر مدركات الفساد CPI وتقديم مقتراحات من أجل تحسين عملية احتسابـ CPI، فيما تعنى الكوادر الإدارية في منظمة الشفافية الدولية باتخاذ القرارات النهائية حول المنهجية المستخدمة. أما الشق الإحصائي الخاص بالـ CPI فيتم الإشراف عليه من جانب البروفيسور جوهان غراف لامبسورف في جامعة باساو.

(19) من هي الدول التي يمكن إدراجها ضمن مؤشرات مدركات الفساد في المستقبل؟

الدول التي تتوافر في شأنها مجموعات من البيانات هي: أنغولا وبربودا ، باهاما، برمودا، بوتاد، جزر الكaiman، جمهورية أفريقيا الوسطى، الدومينيك، تيمور الشرقية ، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، ماكاو، موريتانيا، كوريا الشمالية، بورتوريكو و توغو. بالنسبة إلى الدول الألفة الذكر، من الضروري أن تتوافر لها مجموعة إضافية من البيانات على الأقل ليصار إلى تضمينها في مؤشر مدركات الفساد CPI.

الدول التي تتوافر عنها مجموعة من البيانات هي: إنجلترا، آرون، بروناي، كاب فردي، جزر القمر، جيبوتي، غويانا الفرنسية، غواتيمالا، ليختنشتاين، المالديف، مارتينيك، أنتيغوا والهوإندية، ساموا، ساوتومي، موريسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوثيا، سانت فنسنت

غرنادين والجزر العذراء (الولايات المتحدة). بالنسبة إلى الدول الآلفة الذكر من الضروري أن تتوافر في خصوصها مجموعتان من البيانات الإضافية على الأقل ليصار إلى تضمينها في مؤشر مدركات الفساد CPI.

20) ما هو الفارق بين مؤشر مدركات الفساد CPI وبارومتر/ مقاييس الفساد العالمي الخاص بمنظمة الشفافية الدولية؟

يهدف مؤشر مدركات الفساد CPI إلى تقويم مستويات الفساد في مختلف البلدان، فيما يعني يار و ميتز / مقياس الفساد العالمي

(انظر: <http://www.transparency.org/surveys/index.html#barometer>)
بأنماط السلوك السائدة لدى الرأي العام إزاء مستويات الفساد هذه. وتتوقع منظمة الشفافية
الدولية من بارومتر / مقياس الفساد العالمي، الصادر للمرة الأولى في العام 2003، أن يشكل
مؤشرًا قويًا مع مرور الوقت لقياس تأثير حملات مكافحة الفساد داخل البلدان.

21) ما هو الفارق بين مؤشر مدركات الفساد CPI ومؤشر دافعي الرشى BPI؟

يشير مؤشر مدركات الفساد CPI إلى مستويات الفساد الإجمالية السائدة في البلدان، فيما يُركز مؤشر دافعي الرشى BPI على مدى ميل الشركات في الدول المصدرة الرئيسية إلى دفع الرشى في الخارج وبالتالي إلى أداء "دور المورّد" للفساد. وعليه، يشدد الـ BPI على أن ظاهرة الفساد في المعاملات التجارية الدولية تعني طرفيين ألا وهما الطرف الدافع للرشى والطرف القابض أو المتلقى للرشى.

فالجدير بالذكر أن آخر مؤشر دافعي الرشى قد تم إصداره في أيار/ مايو 2002 ويمكن
مراجعته على العنوان التالي: www.bpi.gov.lb وهكذا يكون مؤشر دافعي الرشى BPI مكملاً لمؤشر مدركات الفساد CPI.

<http://www.transparency.org/surveys/index.html#bpi>

الرقم	1	2	3	4
الاختصار	CU	EIU	FH	II
المصدر	Columbia University, The Center for International Earth Science Information Network	Economist Intelligence Unit	Freedom House	Information International
الإسم	State Capacity Survey	Country Risk Service and Country Forecast	Nations in Transit	Survey of Middle Eastern Businesspeople
السنة	2003	2005	2005	2003
العنوان الإلكتروني	http://www.ciesin.org/	www.eiu.com	http://www.freedomhouse.org/research/nattransit.htm	www.information-international.com
العينة	أخصائيين بلدان معينة مقيدون في الولايات المتحدة (محلي سياسات عامة وباحثين وصحفيين)	Expert staff assessment	Assessment by US, regional, and in-country experts	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة
الموضوع المطروح	خطورة الفساد على المستوى الداخلي لبلد معين	استغلال منصب عام لمكاتب شخصية أو حزبية	حجم الفساد في الحكومات كما تدركه العامة وكما يبني عنه الإعلام، وأيضاً تطبيق مبادرات محاربة الفساد	هل الرشوة ظاهرة متكررة، ما هي كلفتها على مجال الأعمال، هل اعطاء عقود في القطاع العام لأصدقاء وأقرباء في بلدان مجاورة ظاهرة متكررة؟
عدد الأجرية	224	لا يطبق	لا يطبق	بلاد تحليل من 165 مجاوب
نقطة	بلد 95	بلد 156	بلد و منطقة 29	بلد 31
الرقم	5	6	7	8
الاختصار	IMD			MIG
المصدر	معهد التنمية الإدارية (لوزان، سويسرا) International Institute for Management Development, Lausanne, Switzerland			Merchant International Group
الإسم	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية			Grey Area Dynamics
السنة	2003	2004	2005	2005
العنوان الإلكتروني	www.imd.ch			www.merchantinternational.com
العينة	مدراء تنفيذيين على المستويات العليا والوسطى، شركات محلية وأجنبية			مجموعة من المختصين وشبكة المراسلين المحليين
الموضوع المطروح	الرشوة والفساد في الاقتصاد			الفساد، من ارتضاء وزراء الحكومة وحتى التشريعات المدفوعة الموظف الأكثر توضعاً
عدد الأجرية	> 4,000	4166	4000 تقريباً	لا يطبق
نقطة			بلد 51	بلد 155
الرقم	9	10	11	12
الاختصار	PERC			UNECA
المصدر	Political & Economic Risk Consultancy			اللجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا
الإسم	Asian Intelligence Newsletter			Africa Governance Report
السنة	2003	2004	2005	2005
العنوان الإلكتروني	www.asiarisk.com/			http://www.uneca.org/agr/
العينة	مدراء أعمال أجانب مقيدون في البلد			استطلاع وطني للخبراء (بين 70 و 120 في كل بلد)
الموضوع المطروح	كيف تقدر حجم مشكلة الفساد في البلد التي تعمل بها وبذلك الأصلية؟			"مراقبة و السيطرة على الفساد": وهذا يتضمن جوانب متعلقة بالفساد في المستويات التشريعية والقضائية والتنفيذية وفي الأمور المتعلقة بجياعة الصنائب. كما وأن مراقبة وسيطرة على الفساد تشمل الجوانب المتعلقة بحقوق الفضاء والاطلاع على الأمور القضائية والاطلاع على الخدمات الحكومية.
عدد الأجرية	1,000 أكثر من	1,000 أكثر من	1,000 أكثر من	2800
نقطة	بلد 14	بلد 12	بلد 10	بلاد 28
الرقم	13	14	15	16
الاختصار	WEF			WMRC
المصدر	المؤتمر الاقتصادي العالمي			World Markets Research Centre
الإسم	تقرير التنافسية العالمية			Risk Ratings
السنة	2003/04	2004/05	2005/06	2005
العنوان الإلكتروني	www.weforum.org			www.wmrc.com
العينة	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من شركات محلية ودولية			تقدير فريق العمل من المختصين
الموضوع المطروح	مدفعات غير موثقة لها صلة بالأعمال الحكومية			احتمال الإنقاذ بمسؤولين فاسدين في القطاع العام وذلك من الفساد البالغ وقرارات البسيط وإلى الفساد السياسي الأعظم
عدد الأجرية	7,741	8,700	10,993	لا يطبق
نقطة	بلاد 102	بلاد 104	بلاد 117	بلاد 186